

لذلك ولشي منه اليمين الجامعة المعبته الشرعية ثبوتها ما صيرها  
وانه حكم ما ثبتت عنده من ذلك حكما شرعيا بغير ثبوت وقاه الفروع المذكور  
باطنه والاعتدال الشرعي باعتبارها وما يجب اعتبارها منه شرعا **اسجال**  
ثبوت زياده الصداق واكتم به هذا ما استشهد على نفسه سيدنا  
قاضي القضاة فلان الدين الحقى انه ثبتت عنده ان ذلك بغير خلاف  
الروح السبيل بطنه زاد وجهه السماء باطنه مبلغ لنا زياده شرعية كونها  
بصد احتيا المعين بطنه ككلها ملك ما جعلته كذا وانما قبلت في الاسته  
وتصادق على ذلك جميعا فتمت الفصل السطر بطنه المورخ لهذا اوثقت  
عنده مضمون فصل ان زياده الشطر بطنه كما شرح فيه ثبوتها ما صيرها شرعا  
وانه حكم ما ثبتت عنده من ذلك حكما شرعيا وتبقى بذلك الزم بمشتمها مسوكا  
فيه لموافقه ذلك مذهبه مع علمه بالكلان في جوار الزيادة على  
الصداق والحاقها به بعد حلقها لوجه الاعتدال واستيقا الشطر  
الشرعي ويحل على كونها تقدم **اسجال** ثبوت الحكم انه ثبتت  
استناد المنها ليمين المذكورين بالهه عبيها بما نسب اليها باطنه

على الوجه المشرح باطنه ثبوتها ما صيرها شرعا سوكا في ذلك **اسجال**  
ثبوت الطلاق انه ثبتت عنده استناد المطلق المسير بطنه ما يد اليه  
باطنه على الوجه المشرح باطنه او استناد المطلق المطلقة عليهما  
بما نسب اليهما باطنه على ما شرح باطنه ثبوتها ما صيرها شرعا سوكا في  
**اسجال** ثبوت محض بفتح الكواح والاذن فيه انه ثبتت عنده  
مضمون المحض المنظر بطنه على الوجه المشرح باطنه ثبوتها ما صيرها شرعا  
ما ذن ان وجه السماء باطنه انما فتح عقد كاحها من وجهها المسير بطنه اذا  
شرعيا بعد حلقها اليمين الموجه عليها شرعا وانظارها المده الشرعية  
وانقضاء المده المذكوره وبعد اعتبار ما يجب اعتبارها منه شرعا  
وانه حكم في ذلك حكما شرعيا سوكا في **اسجال** ثبوت القسمة انه  
ثبتت عنده استناد المقاسم المذكورين باطنه عليهما بما نسب اليهما  
باطنه على الوجه المشرح باطنه وان الامر على ما ذكره في شرح  
باطنه وان المقاسم عليه المصير بطنه لم يزل ملك المقاسم سميت  
المذكورين باطنه وجوزها الى حين المقاسم ثبوتها ما صيرها